صبري جريس

القوانين الإسرائيلية لضم القدس

أقر الكنيست (البرلمان) الإسرائيلي ، في ٣١ تموز الماضي ، بشكل استثنائي مستعجل ، قانوناً جديداً عرف بإسم « قانون أساسي : القدس » . وقد تقدم بمشروع القانون هذا النائبة غيئولا كوهين ، التي كانت عضواً في المنظمة الإرهابية ليحي (عصابة شتيرن) قبل قيام إسرائيل ، ثم انضمت إلى حزب حيروت ، الذي يتزعمه بيغن ، بعد إنشائه أثر الإعلان عن قيام الدولة اليهودية ، وإنتقلت منه إلى الليكود ، الذي إنسحبت منه اخيراً ، إحتجاجاً على سياسة بيغن « الإستسلامية » التي تمثلت ، حسب رأيها ، في توقيع إتفاق السلم مع مصر والموافقة على الإنسحاب من سيناء . وغيئولا كوهين من كبار العاملين ضمن إطار حركة « أرض ـ إسرائيل الكاملة » ، التي كانت قد تشكلت في أعقاب حرب حزيران ١٩٦٧ ، وركزت نشاطها على المطالبة بفرض القانون الإسرائيلي على معظم المناطق العربية التي احتلت آنذاك ، إن لم يكن عليها كلها ، وضمها نهائياً إلى إسرائيل . وبعد إنسحاب كوهين من الليكود ، أسست مع بعض غلاة التوسعيين الإسرائيليين ، الذين كان معظمهم قد إنسحب مثلها من الليكود ، حركة شبه فاشية جديدة ، أطلقوا عليها اسم هتحياه . وكان الهدف من « القانون الأساسي : القدس » « إحراج » الحكومة الإسرائيلية الحالية ، وحكومات إسرائيل المقبلة أيضاً ، وتكبيل أيديهم ، وذلك بمنعهم من التقدم بأقتراحات او التوصل إلى إتفاقات ، ضمن أية تسوية محتملة ، يمكن أن تمس بوضع القدس و « السيادة » الإسرائيلية عليها ، كما حدث بالنسبة لسيناء مثلاً ، دون العودة إلى الكنيست والحصول على موافقته المسبقة . وقد نجحت كوهين ومؤيدوها في مساعيهم تلك ، عندما حملوا الكنيست على إقرار ذلك القانون ، خلال وقت قصير نسبياً ، بأكثرية ٦٩ عضواً (من بين ١٢٠) ، يمثلون اكثرية مؤيدي كل من الحكومة والمعارضة على السواء ، بينما اضطر بعض زعماء حزب العمل المعارض ، أمثال بيرس ورابين إلى التغيب عن الجلسة التي أقر القانون خلالها ، لكي يتجنبّوا ، كما يبدو ، الإحراج الذي قد ينجم عن اضطرارهم للتصويت ضده .

وينص « قانون أساسي : القدس » على ما يلي :